عمل [نحوي] على غرار ما يوجد بين الشرط والجزاء [1] هو الذي يرجّح تأويلنا، ويدعم زعمنا أن مصطلح جملة لا محلّ لها من الإعراب مساو في أغلب استعمالاته عند القدامى لما يسمّيه المحدثون جملة مستقلة. وبناء عليه فمن البديهي أن جملة القسم أيضا لا محلّ لها من الإعراب.

بقيت الجملة الخامسة حسب ترتيبنا الموافق للجملة السابعة حسب قسمة صاحب المغني وقد عرفها على النحو التالي:

«الجملة السابعة: التابعة لما لا محلّ له نحو قام زيد ولم يقم عمرو «إذا قدّرت الواو عاطفة، لا واو الحال» [2] وهي لا تمثّل صنفا جديدا وتعود إلى الجملة الأولى ضمن ما سمّاه الجملة المنقطعة عمّا قبلها.

وقبل أن نختم هذا الباب، نودّ أن نقيم مقارنة أو علاقة شبه بين ما سماه القدماء جملة لا محلّ من الإعراب، في ضوء الاحترازات التي وضّحناها والتأويل الذي حملناها عليه، وبين تعريف بعض اللسانيين المعاصرين لمصطلح جملة.

8 - التقريب بين مصطلح جملة لا محلّ لها من الإعراب وطريقة بعض اللسانيين في تحديد الجملة المستقلة

ولئن كنا نحترز من التسوية المطمئنّة بين أقوال القدماء والمحدثين ولا نعتبر المشابهة هذه بالضرورة دليلا علميّا إذا لم نؤولها ضمن إطار نظري محدّد، فإننا نزعم أن تعريف القدماء للوحدة الكبرى للتحليل تعريفا بالسلب حين قالوا هي التي لا محلّ لها من الإعراب ولم تحلّ محلّ المفرد، لا يبعد عن تعريف

1 المرجع نفسه ج 2 ص 405: «لأن الجملتين ههنا [أي جملة القسم وجملة الجواب] ليستا كجملتي الشرط والجزاء ولأن الجملة الثانية ليست معمولة لشيء من الجملة الأولى».

2 المرجع نفسه ج 2 ص 410.